

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Borsa
DATE:	23-May-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	120,000
TITLE :	Will the MoH force companies to manufacture missing drugs after price increase?
PAGE:	07
ARTICLE TYPE:	Drug-Related News
REPORTER:	Mostafa Fahmy

هل تجبر «الصحة» الشركات على إنتاج الأدوية الناقصة بعد زيادة الأسعار؟

الوزارة تعمل صناع الدواء شهرين لاستئناف إنتاج كل المستحضرات المخفضة.. وتهدد سحب ترخيصها «إدارة النواقص»: الأزمة مفتعلة من «النقابة»
و«الغرفة».. والمستحضرات الناقصة لا تتعدى 209 منتجات الشركات تتعهد بحل الأزمة خلال 45 يوما.. و«النقابة» تطالب بزيادة ربح الصيدلة

الصيدليات بعدم التعامل معها. ووقف بيع منتجاتها نهائياً.
وأيدت مصادر بوزارة الصحة مخاوف من تسبب الأزمة المرتقبة بين الصيدليات في استمرار نقص الأدوية، وقالت: ستلتزم مع جميع الأطراف لحل الأزمة التي لا تنتهي.
هل يستفيد المواطن من حل أزمة نقص الدواء قسراً لتزوره من زيادة أسعاره؟
أصدر المركز المصري للحل في الدواء، بياناً فور قرار رفع أسعار الدواء، قال فيه إن هناك 13 ألف مستحضر دوائي مسجل بوزارة الصيدلة التابعة لوزارة الصحة، منهم أكثر من 8500 تحت 30 جنساً أي أكثر من 72% من إجمالي الأصناف المسجلة رسمياً.
ووصف المركز القرار بالهزيمة الحقيقية للمريض، خاصة أنه سيخلف الدولة أساسية علاج الأمراض المزمنة كالضغط والسكر والقلب، وقال: إن أزمة نقص الدواء لها أسباب عديدة، أبرزها زيادة سعر الصرف واعتماد القطاع على استيراد 95% من مكونات الصناعة، وعدم إقرار قانون هيئة الدواء العليا الذي سوف تنظم كل مراحل الصناعة، إضافة إلى عدم وجود سياسات دوائية واضحة لدى وزارة الصحة لإنتاج مستحضرات بينها مطلوب توفيرها.

مصطفى فهمي

وتوقع أن تشهد الفترة المقبلة حل جذري للأزمة بعد رفع الأسعار.
هل يحل قرار رفع الأسعار أزمة جديدة بين الصيدلة وشركات الدواء لتسبب في نقص جديد للدواء؟
سأندت نقابة الصيدلة بكل قوة مطالب لرفع صناعة الدواء بتحريك أسعار الدواء، لمدة أسابيع، أممها، أن رفع الأسعار سيحجز الشركات على الالتزام ببنود القرار 499 لسنة 2012 الخاص بالتسعير، وزيادة هامش ربح الصيدلي، وهو الأمر الذي رفضته غرفة الدواء قبل 4 سنوات.
وشهدت الأيام التالية لصدور قرار رفع الأسعار، مطالب واسعة وصلت لحد الاتهام من أعضاء نقابة الصيدلة، ضد شركات الدواء، لعدم الانتفاع على قرار 499 لتنظيم لتسعير الدواء، وزيادة ربح الصيدليات من 20% إلى 25%.
وانتهت شركات الدواء للأزمة مبكراً ومطالبات وزير الصحة، يوم صدور قرار زيادة الأسعار، بإعادة النظر في قرار 499 الذي يمنع الصيدليات التسبب الأكبر من الزيادة التي أقرها الحكومة على الأسعار رغم أنهم جهة بيع لا يتحملون أي زيادات على تكاليف الإنتاج.
وقالت مصادر نقابة الصيدلة إن النقابة ستدفع إجراءات مهينة وقانونية ضد الشركات الممتعة عن تطبيق قرار التسعير، كان تلزم

وأضاف «هاروق» أن الأزمة الحقيقية التي تواجه الإدارة تكمن في إغراق 40 مستحضراً دوائياً فقط، لا بدائل لها، ويتركز أغلبها في عقاقير الأورام ومشتقات الدم.
وأوضحت أن تلك المستحضرات الخفية لا علاقة لها بأزمة التسعير، لكنها احتضت لعدم توفر الدواء اللازم لاستيرادها من الخارج.
ورفضت، إن وزارة الصحة تواصلت مع البنك المركزي لتوفير المبالغ اللازمة للشركات المستوردة، لتوفيرها في الصيدليات في أسرع وقت ممكن.
وذكرت «هاروق» أن الأرقام الملتمة من غرفة الأدوية والنقابة غير حقيقية، والإحصائيات الصحيحة هي التي تصدرها إدارة الصيدلة.
فقط، باعتبارها جهة «البيت لها مصلحة».
وذكرت أن وزير الصحة طلب قبل أسابيع من غرفة الدواء وبغاية الصيدلة، قائمة بأسماء الأدوية الناقصة لتوفيق على حلقة الأزمة، لكن تبين أنها تحوي عدد كبيراً من الأدوية التي تم وقف إنتاجها فعلياً من قبل وزارة الصحة، وعدداً كبيراً من الكميات الفائضة ومستحضرات التجميل التي لا تصنف على أنها دواء، كما شملت القائمة أسماء مستحضرات متكررة.
وقال مصدر بغرفة صناعة الدواء، إن أزمة النواقص الحقيقية، وبمئات منها السوق المصري منذ فترة طويلة، وأن عدم تحريك الأسعار السنوات الماضية تسبب في زيادتها بشكل كبير،



أحمد عماد الدين

وقامت «البرصة»، بعد من الجولات الميدانية بالصيدليات، خلال الأشهر الماضية، لمعرفة حقيقة الأزمة، ورصدت نقص عدد كبير من المستحضرات (اختلف تقدير عددها من صيدلية لأخرى).
وقالت مديرة إدارة النواقص بوزارة الصحة، إن عدد الأدوية الناقصة لم يتجاوز 209 مستحضر، في آخر خمير لها أبريل الماضي، وأن جميعها لها بدائل ومثائل.
وتشير البرصة الشرة الكاملة لأمد الأدوية الناقصة والمطوية على موقعها الإلكتروني، وتتضمن الشرة كل المستحضرات الناقصة بالاسم التجاري والشركة والاسم العلمي والمثائل والبدائل المتوفرة.

قالت ولا هاروق مدير إدارة النواقص بوزارة الصحة، إن الوزارة أمهلت كل الشركات المتوقفة عن إنتاج مستحضرات عمداً شهرين فقط لإعادة طرح الأدوية الناقصة، ولا سيتم وقف ترخيص إنتاجها، ومطرحها لشركات جديدة.
وأضافت «هاروق»، «الشركات ممنهات حجة دولفتي لعدم توفير الأدوية الناقصة، الحكومة رفعت الأسعار و75% من الأدوية الناقصة أسعارها أقل من 30 جنساً.. والوزارة تعتصم لإجبارهم على الإنتاج.. مقيش عد هيقدر يضحك علينا».
وعددت غرفة صناعة الدواء بسرعة الاستجابة لرغبة وزارة الصحة، وتوفير الأدوية الناقصة خلال مدة تتراوح بين 45 يوما وشهرين على أقصى تقدير.
هل هناك أزمة نواقص حقيقية وكلم عدد المستحضرات الناقصة؟
شهدت الفترة الماضية تضارباً كبيراً في الأرقام الصادرة عن وزارة الصحة، ونقابة الصيدلة وغرفة الدواء، حول أعداد النواقص، وجمدت غرفة الدواء عدد الأدوية الناقصة نحو 1700 دواء بينها 477 مستحضراً لا بدائل ولا مثائل لها، فيما قدرت نقابة الصيدلة عدد النواقص بما يتراوح بين 800 و1000 مستحضر حتى أبريل الماضي، وأعلن وزير الصحة فور صدور قرار رفع الأسعار أن هناك 4 آلاف مستحضر غير متوفر.

لم تنتظر الصيدليات طويلاً، بعد قرار الحكومة بزيادة أسعار المستحضرات أقل من 30 جنساً بنسبة 820، وهددت أسعار أكثر من 975 من منتجاتها، بطلب من شركات الأدوية.
ويعد قرار مجلس الوزراء الأخير الخاص، بمثابة طبق خسائر التجار لشركات الأدوية التي تزعم أنها تتكبى خسائر طائلة نتيجة بيع مستحضرات بأسعار أقل من التكلفة، وحل مشاكل الصيدليات الباقية عن زيادة هوامش ربحها، وعلاجاً لأزمة النواقص، التي تصافت الشهر الماضي لتسجل 1700 مستحضر، وفق آخر خمير لغرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات.
ووصف المركز المصري للحل في الدواء قرار زيادة الأسعار بالصعوبة، واتهم مجلس الوزراء بالانحياز لرغبة شركات الأدوية دون مراعاة لأي بعد اجتماعي للثقات، التي سوف تضطر خاصة أصحاب المصانع والأطباء والأطفال، ووزير الدكتور أحمد عماد الدين قرار رفع الأسعار، برغبة الحكومة في حل أزمة نواقص الأدوية، وقال: إن هناك 4 آلاف دواء غير متوفر بأسواق الحل المصري، وهي الأدوية وخيصة الثمن التي كانت في متناول المواطن العادي.
وتعهدت الحكومة بحل أزمة النواقص في أسرع وقت، وتوفير الأدوية للمريض المصري، حتى لا يضطر لشراء البدائل المستوردة بأسعار مضاعفة.
هل تلجأ الوزارة في إجبار الشركات على استئناف إنتاج كل المستحضرات الناقصة؟